الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

05 **يناير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

نظام الإثبات الجديد الحكم بالأدلة الرقمية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://albiladdaily.com/2022/01/05

البلاد ـ مها العواوده

أكد مختصان أن نظام الإثبات يضمن مزيدًا من التدابير العملية الناجزة لحفظ الحقوق اتساقا مع قواعد العدالة الناجزة القائمة على موضوعية الأحكام وتحقيق أقصى درجات الشفافية، بما يضمن إنجازًا بالقضايا للقضاة والمتقاضين على السواء، لافتين إلى أن نظام الإثبات صدر مؤسسًا على خلاصة التجارب التشريعية الدولية اتساقًا مع إجراءات التحول الرقمي، فضلًا عن ملاءمته لما تمر به المملكة من مستويات متفردة إقليميا ودوليا في المجال الرقمي بما يضمن إجراءات تقاضي توفر الوقت والجهد والمال، بعد أن بات التقاضي محدد التوقيت الناجز عبر المحاكم الإلكترونية.

واستطردا أن أبرز أهداف نظام الإثبات استقرار الأحكام القضائية، والإسراع في فصل المنازعات؛ ليتفرغ القاضي لتحرير الوقائع وتوصيفها وإثباتها، ثم تطبيق النص النظامي المتعين تطبيقه على الواقعة، إضافة إلى تحقيق العدالة الوقائية، من خلال حث الأطراف على توثيق تصرفاتهم التعاقدية بما يحفظ الحقوق ويسهم في المحافظة على المراكز القانونية.

لافتين إلى أن نظام الإثبات سيسهم في زيادة الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية؛ لوجود نص حاكم وضابط للمراكز القانونية، وإيجاد نموذج حديث للتشريعات القضائية، متسق مع مقاصد الشريعة والاتفاقيات الدولية.

وتابعا إن التشريعات المتخصصة بنيت على عدة أسس، وأول هذه الأسس هو بناؤها على أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها ثم النظر إلى الواقع من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مع النظر إلى الدراسات والتجارب الدولية المقارنة، ومن هنا أتت هذه الأنظمة في بناء موضوعي متكامل سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على القضاء وعلى المجتمع بشكل عام.

مبادئ العدالة

المحامي الدكتور عبد الحكيم بن عبد الله الخرجي محكم وخبير بالقانون التجاري وعضو هيئة حقوق الإنسان قال إن نظام الاثبات نظام يتضمن الأدلة التي يجوز للخصوم تقديمها أمام القضاء لإثبات حقوقهم والتي يصدر القضاة أحكامهم بناء عليها، ويعزز بذلك حجية الكتابة ويجعلها أساسا في اثبات الحقوق ، مؤكدا أن نظام الإثبات ومشروع نظام الاحوال الشخصية ومشروع نظام المعاملات المدنية ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، يساهم في استقرار الاحكام القضائية عن طريق زيادة الثقة ومعايير الطمأنينة في جميع الالتزامات التعاقديّة، وسرعة الفصل بين المنازعات، وتنوع الأدلة المادية التي تُساعد في إثبات الحادثة ما لم تخالف النظام العام، تقليل نسبة الخطأ في الأحكام القضائية، تعزيز مبدأ العدالة الوقائية، عبر اعتماده على قواعد محدّدة للإثبات، ومع زيادة استقرار الأحكام القضائية تزيد وترتفع نسبة الإئتمان بين الأفراد والمجتمع ورجال الأعمال ،وتابع" نظام الإثبات شمل على 129 مادة ساهمت في تنظيمات تستوعب ما تحتاج إليه المحكمة والخصوم في الإثبات المدني والتجاري" ،مؤكدا أن ذلك يأتي ضمن جهود المملكة في إصلاح القضاء وتطوير بنيته وترجمة عملية للجهود التي يقودها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لاستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقّق التنمية المستدامة، لافتا إلى أن النظام يهدف إلى تعزيز مبدأ حياد القاضي واستقرار الأحكام القضائية، والإسراع في الفصل في المنازعات القضائية وتعزيز العدالة الوقائية، وتحقيق الضمانات العدلية في التعامل مع الأدلة والبينات نفيا واثباتا وكذلك زيادة الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية ،وزيادة نسبة التنبؤ بالأحكام القضائية قبل صدورها تحقيقا للعدالة فضلا عن تهيئة البيئة القانونية الجاذبة لرؤوس الأموال وإيجاد نموذج حديث للتشريعات القضائية متسقا مع الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية فضلا عن تحقيق المعايير الدولية فيما يتعلق بقواعد الاثبات.

إجراءات الإثبات

وعن مميزات النظام أكد المحامي الدكتور الخرجي أنه أجاز الاستعانة بخدمات القطّاع الخاص في إجراءات الإثبات أثناء

المحاكمة ونظم الأدلة والاثباتات الرقمية ومنح أطراف التعاقد الحق في الاتفاق على الإثبات بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم، كما منع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على 100 ألف ريال.
ويمنح القضاة مرونة عالية في الاستفادة من أدلة الاثبات المعتبرة دوليا، كما يرى أن النظام يساعد في التحول الرقمي والتجارة الالكترونية وأنه نقلة نوعية في تطوير القضاء بصفة عامة لدخول الاثبات في كافة النزاعات.

دلائل قانونية

الخبير القانوني الدكتور محيي الدين الشحيمي أوضح إن للاثبات اهمية وازنة، فهو مجموعة نظم الدلائل القانونية ، والتي تعني بشكل مباشر اقامة الدليل أمام القضاء بالوسائل والطرق القانونية رغم كل القيود حول وجود نشاط قانوني متنازع عليه. مشيرا أن الحق لا يسطع من دون الدليل والوقائع ، اذ انه وفي حال العجز او القصور في تقديم الدليل يتعذر التمسك بالحق والحكم به وهذا هو المرد الاصلي للاثبات فهو لهدف الوصول للحقيقة بعدالة شفافة ومتوازية ومتزنة، لافتا إلى أن الوقائع الدامغة ركن اساسي في اثبات الحق، وهو ما ينعكس بالثقة على مسيرة الامنين القانوني والقضائي ورضى المتنازعين، وهي خطوة جديرة وملزمة في خضم تطوير النظم المتخصصة للتشريعات التي توصلنا لبلوغ التنمية المجتمعية والرخاء الانساني والاستقرار في الدولة بعد اعطاء كل ذي حق حقه.

معيار الطمأنينة

واستطرد الخبير القانوني الدكتور محيي الدين الشحيمي أن التسريع في الخطوات القضائية أمر أساسي للعدالة، وهي محفز اضافي لزيادة معيار الطمأنينة والثبات المؤسساتي وخصوصا للعوامل العقدية والتعقادية والتي تدخل بشكل صريح على وتيرة وخط الاستثمارات والالتزامات لصراحة ايجابيتها ضمن مسودة وخطة المملكة في مشروع 2030، فهو ايضا اطار مساهم بشكل حقيقي لازالة الضبابية وحصر منسوب الامور التي تحصل فجأة وحتى امكانية توقعها وسهولة التعامل معها عن طريق تأمين مسلكها ومظاهرها الالية بما يخص الاجراءات والموضوعات الوافية، وتابع "هذا النظام سيعوض القصور والفراغات لتأمين سلامة الاطر النظامية لحكامة عادلة تنعكس بوضوح على الافراد والمؤسسات وحتى الدول في استثماراتها داخل المملكة والتي يعد الاثبات من اهم ركائزها بالشكل الذي يتناسب مع شرط المصلحة العامة."

مؤكدا أن الجوهر من الاثبات التسريع والحماية والضمانة والحقيقة العادلة والتي تنعكس لبناء مجتمع متشابك ومتعاون ودولة ريادية وقادرة ومهيأة للتحديات وهي من سماة المملكة المملكة العربية السعودية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بناء شراكات مع كليات الإعلام في التدريب التعاوني واستقطاب الكفاءات

الشورى لـ"السياحة": كثفوا مراقبة أسعار مرافق الإيواء وحفزوا الاستثمار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927920

برامج ومسلسلات تعزز القيم والأخلاق
دراسة إطلاق قنوات لحماية الأسرة

أقر مجلس الشورى توصيات للجنته المختصة بدراسة تقارير أداء وزارة السياحة وطالب الوزارة بتحقيق المزيد من النمو المتوازن في التنمية السياحية بين مناطق المملكة والإسراع في رفع جاهزية المواقع التي شملتها الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، وهي توصية إضافية قدمها عضو المجلس زاهر الشهري.

كما شدد على تعاون الوزارة مع الجهات ذات العلاقة لتحسين بيئة الاستثمار في قطاع السياحة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات السياحية ومعالجة التحديات التي تواجه ذلك، وطالبها بتكثيف جهودها في مراقبة أسعار مرافق الإيواء السياحي بما يتوافق مع مستوى تصنيفها.

وأكدت قرارات الشورى على وزارة السياحة تطوير سياسات، وآليات توظيف تضمن التوازن بين الجنسين، وخلق بيئة عمل تشاركية، بما ينسجم مع احتياجات الوزارة من التخصصات من جهة، ومخرجات التعليم من جهة أخرى، وأخذ بمضمون توصية إضافية قدمها عضو المجلس حسين الشريف ودعا الوزارة إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة لدراسة أثر الجائحة على مرافق الايواء في مكة والمدينة المنورة وعمل ما يلزم لتمكينها من الوفاء باحتياجات ضيوف الرحمن، وطالب الشورى وزارة السياحة بدراسة تفصيلية دقيقة لرصد التوزيع الجغرافي للزيارات السياحية ونسبة الإقبال ومجالات الانفاق الرئيسة في قطاعات السياحة المختلفة مع تضمين تقاريرها السنوية القادمة ما يتوافق مع ذلك. وفي شأن آخر طالب المجلس هيئة الإذاعة والتلفزيون ببناء شراكات مع كليات وأقسام الاعلام بالجامعات السعودية، في مجال التدريب التعاوني واستقطاب الكفاءات في ميدان الاعلام الدولي، وهي توصية إضافية قدمها عضوي المجلس ياسر حافظ، واللواء علي آل الشيخ، أخذت اللجنة بمضمونها، دعا الشورى الهيئة إلى زيادة التعاون بين قناتي "القرآن الكريم" و"السنة النبوية" التلفزيونية، وبين إذاعة "نداء الاسلام" وإذاعة "القرآن الكريم" لتطوير برامجها بمنتجات رقمية والبث عبر تقنية "البودكاست". وأكد قرار الشورى أن على هيئة الإذاعة والتلفزيون العمل على دراسة إمكانية إطلاق قنوات متخصصة في ميادين حماية الأسرة والطفولة والبيئة وخدمة المجتمع ذات محتوى نوعي قادر على المنافسة محليًا وإقليميًا، وهي توصيات إضافية قدمها أعضاء المجلس الجوهرة آل سعود، وعائشة عريشي، وعلي القرني، وعاصم مدخلي، أخذت لجنة الثقافة والإعلام بمضمونها. وطالب الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة د. مشعل السلمي نائب رئيس المجلس بدعم جهود هيئة الإذاعة والتلفزيون في إيجاد بدائل لرفع إيراداتها من خلال تأجير الأصول والاستوديوهات والتجهيزات الفنية وتوظيف الايراد لإنتاج البرامج والمسلسلات ذات الجذب الجماهيري والتي تعزز القيم والأخلاق والوحدة الوطنية وتظهر مكانة المملكة عربيًا وإسلاميًا وعالميًا، كما أقر توصية لتوسيع جهودها في التخطيط لقطاعات الهيئة الإنتاجية والفنية والموارد البشرية، وإجراء الدراسات الذاتية لتطوير قطاعاتها الحيوية.

وكان المجلس قد وافق في قرارٍ آخر على توصيات لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن التقريرين السنويين لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد للعامين الماليين 40-1442، ووافق على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة وهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، في مملكة البحرين بشأن تفعيل (الجواز

الصحي) بين البلدين، وذلك عقب أن قدمت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تقريرها بشأن المذكرة تلاه رئيس اللجنة هزاع القحطاني.

تقييم اللقاحات والموافقة عليها عمل شاق يقوده فريق وطني

هيئة الغذاء والدواء: المملكة من أقل دول العالم تأثراً بالغش

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927921

حوكمة عالية حدت من التلاعب بأسعار الدواء
دور هيئة الغذاء والدواء تضاعف خلال جائحة كورونا
حملات تفتيشية دورية لضبط المنتجات المقلدة
شراكة وطنية لرصد المنتجات وسحب العينات العشوائية من المبيدات
»رصد» يساعد في مراقبة الغش ومجابهة الهدر الدوائي
موافقات رسمية لإعلانات المنتجات الصحية قبل نشرها
مشروع لرواد الأعمال.. والحاضنات ترتبط بهيئة الغذاء

تهتم الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمنتجات التي تمس صحة الإنسان وهي الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتجميل والمبيدات والأعلاف، وتعمل على متابعتها بما يخدم المجتمع ويوفر الحماية من الضرر، لتحقيق أعلى مستويات جودة الحياة.

وحول هذا الموضوع عقدت "الرياض" ندوة للتعريف بجهود الهيئة ودورها في تحقيق الأمن الدوائي والغذائي في المملكة، بحضور ومشاركة كل من معالي الرئيس التنفيذي للهيئة الأستاذ الدكتور هشام الجضعي، ونائب الرئيس التنفيذي الدكتور عادل الهرف، والمدير التنفيذي للشؤون التنظيمية الصيدلي عبدالله الحتارشة، ومدير مركز توفر وتتبع الدواء الصيدلي عبدالله المفرج، والمدير التنفيذي للتواصل والتوعية الأستاذ تيسير المفرج، وفي بداية الندوة رحب رئيس التحرير المكلف أ. هاني وفا بالضيوف مبينًا أن "ندوة الرياض" تسعى دائمًا لطرح الموضوعات التي تهم قراء «الرياض»، وتخدم المجتمع.

وقال: إن هيئة الغذاء والدواء من الهيئات التي لها دور مهم جدا، وخاصة في ظل جائحة كورونا التي نعيش واقعها منذ قرابة العامين، ونأمل أن نطلع أكثر على دور الهيئة في الجوانب التي هدفها حماية المجتمع، مما يستهلكه الفرد حتى يكون نافعًا وصالحًا فلا يتعرض للخطر، ونتمنى أن تقدم هذه الندوة معلومات تفيد القارئ وتهمه وتوضح له أدوار الهيئة التي تقوم بها وتوضح كيفية عمل الهيئة كجهة تتصدر للعديد من الأضرار الغذائية والدوائية.

جودة الحياة والصحة

وفي البداية وجهت الزميلة سارة القحطاني، سؤال عن دور هيئة الغذاء وعملها في متابعة الأسعار؟

وأجاب على ذلك الدكتور هشام الجضعي بقوله: "في الهيئة نعتمد في عملنا على توجيهات القيادة -حفظها الله- لتحقيق رؤية المملكة 2030م فيما يخدم المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجودة الحياة والصحة، لذلك فإن الهيئة تهتم بالمنتجات التي تمس صحة الإنسان، وهي، الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتجميل والمبيدات والأعلاف، وتعمل على متابعتها، كما تهتم المملكة اهتمامًا كبيرًا بموضوع الأسعار ووضع آليات لمتابعتها، وهنا أؤكد أن المواطنين في المملكة العربية السعودية لهم الحق في الحصول على الأدوية من خلال القطاعات الصحية الحكومية مجاناً ومن غير دفع أي مبالغ ولو رمزية، أما الآليات المتبعة في وضع أسعار الدواء فهي تستند على عدة نقاط، منها: "سلامة الدواء وفعاليته

وتوفره"، بحيث لا يؤثر سعره على توفره، كما نضع للسعر حدًا أعلى يكون سقفًا له، بحيث يمكن لشركات الدواء والصيدليات أن يخفضوا السعر عن ذلك الحد بعد التنسيق فيما بينهم وبين الهيئة.

وحول آلية ضبط الأسعار، وكيفية تعامل الهيئة مع الأدوية المبتكرة، أشار الدكتور عادل الهرف إلى أنه بالنسبة لأسعار الأدوية، فإن نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية ينص على وجوب تسعير المستحضرات الصيدلانية ووضع سعر محدد لها، وفسّرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام آليات ذلك، وهناك قواعد (قواعد تسعير المستحضرات الصيدلانية) خاصة بتسعير المستحضرات الصيدلانية ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء بتاريخ 26 - 12 - 1442، وقد يكون هناك دواء حديث مبتكر ولأول مرة يدخل السوق السعودي تقدمت به شركة ما فيتم تحديد سعره بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وعلى مستوى 20 دولة تقريبًا مشابهة لمستوى الدخل بالمملكة، وعادة يتم اختيار السعر الأقل بما لا يؤثر على توفر الدواء، وهذا من الآليات التي تركّز عليها الهيئة في الدواء المبتكر الذي لا يوجد له بديل، وبعد مضي فترة البراءة تبدأ الشركات العالمية باستحداث ما يسمى بالأدوية الجنيسة (المماثلة)، أي: تلك الأدوية التي لها الفعالية والجودة نفسها ولكن إنتاجها تم من غير التكاليف البحثية والدراسات السريرية وبالتالي يكون سعرها أرخص من الدواء المبتكر، ولهذه الأدوية آليات معينة في تحديد أسعارها، فالأمر محكوم من قبل الهيئة ومحدد، وهناك قواعد محددة للسعر تعتمد على عوامل عدة، منها: "المقارنات الاقتصادية الدوائية وأسعارها الدولية والأهمية العلاجية للمستحضر"، ويمكن للمستهلك معرفة أسعار الأدوية الحقيقية من خلال موقع الهيئة أو تطبيق "طمني."

حوكمة عالية

وعن كيفية معرفة المواطن لأسعار الأدوية، وهل رصدت الهيئة تلاعبات بالأسعار، لفت الدكتور الهرف إلى أن معرفة المواطن لأسعار الأدوية تتم عبر وسيلتين: الأولى، عن طريق موقع الهيئة، من خلال قيامه بتسجيل اسم الدواء فيظهر له سعره وكذلك البدائل مع أسعارها. والثانية، عن طريق تطبيق "طمني"، فيقوم الشخص بإدخال اسم الدواء، سواء اسمه التجاري أو العلمي، فيظهر له سعره أو سعر بدائله. كذلك هناك جولات بالتنسيق مع وزارة الصحة للتأكد من التزام الصيدليات بأسعار الأدوية، ومن خلال عمليات الرصد نلحظ ندرة في التلاعب بالأسعار، وذلك لمرور السعر في رحلة حوكمة عالية من الوكيل حتى الصيدليات، وفي حال إثبات تجاوز من قبل الصيدلية في سعر الدواء المقرر له يعتبر ذلك مخالفة للنظام ويتم التنسيق مع وزارة الصحة لمخالفة هذه المنشأة. ونستطيع التأكيد أن السعر قد يكون أقل من سعر الممنوح من الهيئة ولكن لا يمكن أن يكون أعلى منه في جميع الأحوال.

وتداخل رئيس التحرير المكلف أ. هاني وفا، قائلًا: أحيانًا نرى تحذيرات للهيئة من بعض الأدوية أو المنتجات الغذائية، والسؤال كيف دخلت هذه المنتجات السوق ووصلت إلى المستهلك قبل حظرها من الجهة المعنية؟

فنوه الدكتور هشام إلى أن الدور الأساسي للهيئة هو ضمان التأكد من سلامة المنتجات، إضافة إلى أدوارها الأخرى في تحديد الأسعار وغيرها، أما كيفية التأكد من خلو ذلك المنتج من الضرر فتكون وفق معايير محددة تبدأ من البلد المنتج والمصنع، ومتابعة ذلك ضمن ضوابط ولوائح وإجراءات، ثم التأكد من ذلك في المنافذ والسوق، لكن ما يحدث يمكن تشبيهه بما يجري مع جائحة كورونا، أي مهما اتخذنا من إجراءات واحترازات فنجد إصابات هنا وهناك، لهذا قد نجد خطأ غير مقصود من قبل المصنعين، وعندها يتم إبلاغ المصنع وسحب المنتج، وقد يكون الخطأ مقصوداً ومتعمداً كأن يتم تصنيع المنتج في أماكن عشوائية أو مصانع غير منضبطة، وعندها يتم إيقاف تلك المصانع عن إرسال منتجاتها حتى يتم تصحيح الخلل بإشراف من فريق للهيئة، وقد يتم ذلك في وقت يصل لأشهر عدة أو سنة أو أكثر من ذلك، وهذا ما يخص الطرق النظامية.

البيع العشوائي والتقني

وأضاف الجضعي، يخضع البيع العشوائي والتقني لمتابعة دقيقة من الفريق المتخصص في الرقابة والمتابعة بالهيئة، أما تلك غير النظامية والبيع العشوائي واستخدام التقنية في بيعها فلنا طرق أخرى لمتابعتها من خلال فرق داخلية متخصصة في الرقابة والمتابعة وحتى الوصول للأشخاص الذين يوزعونها، الذين قد لا تتوفر معلومات كافية عنهم، لكننا بالتعاون مع الجهات الأمنية يتم ضبطهم، ونعتمد في ذلك بشكل عالٍ على البلاغات التي تأتينا من أفراد المجتمع على هاتف الهيئة (19999).

المنتجات غير المطابقة للمواصفات تدخل المملكة عمدًا أو بالخطأ أو بسبب اختلاف ظروف النقل والتخزين أو الغش.

وحول الرقابة على المنتجات المقلدة التي تضر بصحة الإنسان وإمكان منع دخولها المملكة كالنظارات الشمسية ومستحضرات التجميل، أجاب الصيدلي عبدالله المفرج بقوله: "للهيئة مفتشون موجودون في المنافذ يتحققون من مطابقة هذه المنتجات لما هو مسجل لدى الهيئة، فالأصل تسجيل تلك المنتجات سواء كانت أدوية أو غذائية أو تجميلية أولاً، ثم تأتي الرقابة في المنافذ الجمركية والتأكد من مطابقة هذه المنتجات لما هو مسجل ومدرج لدى الهيئة، والتأكد من نقلها بطريقة جيدة من دون أن تتأثر أثناء النقل والتخزين، بعد ذلك تستمر الرقابة حتى نقلها إلى المستودع، لنصل إلى رقابة المستهلك نفسه من خلال تعاونه بالبلاغات التي تصلنا من قبله.

وعن إمكان وصول منتجات غير مطابقة للمستهلكين، بين المفرج قائلاً: "نعم، فكما ذكر د. هشام ومن خلال عملي سابقاً في المنافذ فإنه قد تصلنا منتجات غير مطابقة إما عن عمد أو عن طريق الخطأ أو اختلاف ظروف النقل والتخزين أو بسبب الغش بإضافة منتجات غير مرخصة إلى حاوية النقل، ويتم الكشف عن ذلك عن طريق مفتشي الهيئة في المنافذ أو بالتعاون مع مفتشي الهيئة العامة للجمارك، فهذا عمل تكاملي من المنفذ إلى نقاط البيع والمستهلك."

مخالفات المنتج برفض دخوله

عندما تكتشف مخالفة في المنفذ أو غيره يتم التعامل معها من خلال الأنظمة التي أقرّت كنظام الغذاء، ونظام المستحضرات الصيدلانية، ونظام الأجهزة الطبية، ونظام التجميل، ونظام المستحضرات البيطرية، ونظام الأعلاف والمبيدات، سابقاً كانت آلية العمل قائمة على رفض دخول المنتج المخالف للنظام وإعادته، أما اليوم فيتم رفض دخوله وفرض غرامة مالية على المستورد، لتكون رادعة لغيره من المستوردين، قد تصل في بعض تلك الأنظمة التي أقرت إلى 15 مليون ريال وكذلك سجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وفق ما تقضي به الجهة المختصة.

وحول آلية التعامل مع الإعلانات الترويجية لبعض المنتجات في مواقع التواصل الاجتماعي، لفت أ. تيسير المفرج، إلى أن الهدف من التوعية في الهيئة أن لا يتضرر إنسان في المملكة العربية السعودية من أي منتج له صلة بمجال عمل الهيئة في الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، "لذلك نعمل وفق منظومة توعوية بالتعاون مع شركائنا في الإعلام -وأنتم أحد أهم الشركاء- لرفع الوعي بكيفية معرفة المخالفات والغش ومكونات الأغذية والأدوية والمنتجات الطبية، وكذلك رفع الوعي بالمتاجر، وما يتم ترويجه من خلطات عبر حملات توعوية مستمرة في مواقع التواصل الاجتماعي ترافقها حملات تفتيش إلكترونية يتم من خلالها ضبط الكثير من المخالفات التي نعلن عنها في كل فترة من خلال متابعة المواقع الإلكترونية."

ضبط المخالفات الإعلانية

وقال المفرج: "ضبط ذلك يكون من خلال الآتي، التواصل مع الشخص المعلن من خلال وسائل التواصل الخاصة به، للتحقق من التزامه بما يعلن وكذلك بالمعايير، فإذا كان لا يملك أي بيانات للتواصل معه، فإما أن يكون داخل المملكة، فيتم ضبطه بالتعاون مع الجهات الأمنية، وهذا أكثر ما تم ضبطه خلال الفترة الماضية، وإذا كان خارج المملكة، فإن كان مقيماً فيها فيمكن ضبطه عند دخوله إليها، أما إن كان لا يقيم فيها وأعلن لجهة موجودة في المملكة فيتم التحقق من تلك الجهة لأنها المسؤولة عن الإعلان، أما إن كانت تلك الجهة خارج المملكة فيكون الضبط عن طريق المنتج لا الإعلان عبر المنافذ الجمركية، فتحال إلينا بعض تلك المنتجات وبعضها نستهدفها نحن، وبالتالي نتمكن من ضبطها وإيقافها.

وقال أ. هاني: "من المؤكد أن لهيئة الغذاء والدواء دور كبير في حماية المجتمع، وقد تعاظم دورها أثناء جائحة كورونا في توعية المجتمع، وقامت بدورها المهم في مكافحة الجائحة."

وأوضح الدكتور الجضعي هذا الجانب بقوله: "إن ما قامت به الهيئة خلال الجائحة هو واجبها وجزء من مهامها، وبرز ذلك كتحد أثناء الجائحة في توفير الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وكذلك في سلامتها، وقد ساهمنا بالتعاون مع الجهات الحكومية من خلال فريق عمل متخصص ومتفرغ يعمل على مدار الساعة في غرفة عمليات لمتابعة ذلك حتى وصلنا إلى مرحلة منح الفسوحات للشركات لعمليات الشحن والنقل لديها لئلا يحدث أي خلل في سلاسل الإمداد، ومن ذلك عند حصول نقص في بعض مواد الخام في العالم التي تستخدم في مواد محددة للطباعة على بعض المنتجات الغذائية حيث تم سحبها لاستخدامها في صناعة المعقمات، وقد تواصلنا مع القطاع البتروكيميائي في المملكة من خلال وزارة الطاقة، فوجدنا دعماً كبيراً من قبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة لتوفير هذه المواد الخام لصناعة المعقمات، وكذلك الكمامات التي باتت تصنع في المملكة بنسبة 100 ٪، وأيضا الأدوية، وذلك بالحد من تصدير الأدوية إلى أن نتأكد من توفر المواد الخام الكافية للمصانع لمدة لا تقل عن أربعة أشهر مقبلة."

وتابع الجضعي: "لقد بذلت الهيئة جهوداً كبيرة في توفير ما يلزم أثناء الجائحة مع استمرار الحملات التفتيشية وتفعيل تطبيق (طمني) لتأمين المعقمات والكمامات في أقرب مركز أو صيدلية للمستفيد، ولم ينكشف لدينا القطاع الصحي يوماً واحداً بعدم توفر الأدوية والأجهزة الطبية كما حصل في بعض الدول الأخرى، ولم يحصل أي نقص في مستودعات شركات الأغذية أيضاً، بل على العكس فقد ذكر العديد من التجار والشركات أن الكميات باتت أكثر من ذي قبل، بعد ذلك وصلنا إلى الأمر المهم وهو اللقاح، الذي شكل تحدياً للهيئة وقد أدت دوراً كبيراً تجاه ذلك، وقامت بدور إيجابي في اتخاذ القرارات المؤثرة في اعتماد اللقاحات ومتابعتها في العالم."

تقييم اللقاحات

وقال الجضعي: "حين توفرت اللقاحات الجديدة، ولم يكن هناك موافقات عليها بعد، لأنها علاجات حيوية تحتاج إلى مختصين في هذا المجال لتقييمها، كان لا بد من موافقة هيئة الغذاء والدواء على أي لقاح يتم اعتماده في المملكة، فقام فريق مختص لدى الهيئة مكون من أبناء وبنات الوطن بدراسة الملفات التي تأتيها من الشركات حول دراساتها وأبحاثها،

التي قد تصل إلى 30 - 40 ألف ورقة، واستطاع تقييم اللقاحات والموافقة عليها بغض النظر عن قرار الهيئة الأميركية أو غيرها، كما قامت الهيئة بشراكة كبيرة مع وزارة الصحة لمتابعة اللقاحات والإبلاغ عن أي أعراض جانبية لها عبر ربط إلكتروني لأي حالة قد تتأذى من اللقاح، وبذلك أصبحت المملكة أكبر دولة في العالم تملك معلومات وبيانات عن الحالات، مما كان لذلك دور في دعوتنا إلى الانضمام للتحالف العالمي للجهات الرقابية على الدواء، حيث مارست الهيئة دوراً إيجابياً في اتخاذ القرارات المؤثرة في اعتماد اللقاحات ومتابعتها في العالم، كما أنه يتم الاجتماع كل أسبوعين مع الجهات الرقابية العالمية لمناقشة آخر المستجدات.

وتساءل أ. هاني حول اللقاحات المتعددة التي عرضت على الهيئة، هل هناك لقاحات لم تنل موافقتها؟

فأجاب الدكتور عادل الهرف قائلاً: "إن اعتماد اللقاحات مر في رحلة جميلة، وما زادها جمالاً أنها قامت بسواعد أبناء الوطن الذين استثمرنا فيهم خلال سنوات عدة مضت في إدارات متخصصة، علماً بأن اللقاحات المستخدمة ذات نوعية دوائية جديدة، أما عن مراحل تلك الرحلة، فكانت المرحلة الأولى استكشاف اللقاحات، فبعد الإغلاقات التي حصلت كنا نبحث عن أي أمل علاجي، وقمنا بتكوين فريق مخصص لمتابعة مواقع البحث العلمي للاطلاع على أي لقاح محتمل، ما يجعلنا في جاهزية تامة لمراجعة البيانات الموجودة، ويسهم ذلك في سرعة اتخاذ القرار بالموافقة عليه أو لا، بالإضافة إلى تقديم تقرير يومي لأبرز المستجدات يعرض على أصحاب القرار، ليساعد القيادات في اتخاذ القرار المناسب، وكذلك القدرة على التفاوض بشكل أكبر على اللقاح المناسب، وبعد تبين نتائج الدراسات السريرية إثر عمليات البحث تمكنا من اعتماد اللقاحات المطلوبة عبر اللجان المختصة، وبدأنا التواصل مع تلك الشركات المصنعة، واتبعنا آلية ذكية في التقديم، ففي الظروف العادية كنا ننتظر اكتمال الملف ومن ثم يتم مراجعته حسب الأقسام المختصة (الإكلينيكية والجودة والسلامة)، وهذه الآلية تحتاج لوقت طويل لكننا أتحنا للشركات آلية للتقديم المتتالي، بمعنى: إن أي جزء من الملف يتم تقديمه يقوم الزملاء بتقييمه مباشرة، فإذا وجدوا ملاحظات يتم إبلاغ الشركات بها، هذا ما تم بفضل الله تعالى ثم بدعم القيادة الحكيمة والرئيس التنفيذي، فعملية الموافقة على اللقاحات لم تكن وليدة أسبوعين أو ثلاثة بل تمت نتيجة جهد مضن خلال الأشهر التي سبقتها، ما مكّن الزملاء من اتخاذ القرار الصحيح الذي لمسنا أثره بعد قرار الجهات الرقابية الكبرى، واستمرت الرحلة مع بدء استخدام اللقاحات، حيث قمنا بشراكة فعّالة ومميزة حتى على مستوى العالم لرصد أي أعراض جانبية لتلك اللقاحات، لنطمئن المواطن بوجود جهاز رقابي يقظ جاهز للتدخل حين الحاجة، حيث وجدنا نسبة الأمان العالية في هذه اللقاحات، علماً بأن عملية الرصد ما زالت مستمرة، لكننا نفخر أن ذلك تم بأيدٍ وطنية ذات كفاءة استثمرت فيها الهيئة منذ إنشائها وحتى اليوم من غير اعتماد على الخبرات الخارجية والاضطرار إلى انتظار قرارات الجهات الرقابية الخارجية.

سلامة وفعالية المنتج

ووجهت الزميلة سارة سؤالًا للصيدلي عبدالله الحتارشة حول آلية التحقق من الالتزام بالأنظمة والمتطلبات واللوائح الفنية والمواصفات الغذائية المعتمدة في الهيئة بالنسبة للمستشفيات والمنشآت الصحية؟

وأجاب الحتارشة بقوله: "الهيئة دعمت بالعديد من الأنظمة التي تم بواسطتها وضع اللوائح التنفيذية والأدلة الإرشادية التي تساعد على تقييم وضبط أي منتج سواء كان دواء أو جهازاً طبياً أو غذاء، وهذه الأنظمة -مقتبسة من الهيئات والمنظمات العالمية- تعمل على تأمين السوق الدوائي على مستوى العالم للتسهيل على الشركات الدوائية تسجيل منتجاتها في عدة دول، فهناك منظمات تعمل على توحيد المتطلبات بحيث تتمكن تلك الشركات من تقديم منتجاتها مطابقة للمتطلبات في جميع دول العالم."

وأشار إلى أن الهيئة العامة للغذاء والدواء أصبحت عضوا فعالا في منظمة**ICH** ، وهي من الهيئات القلائل التي حصلت على هذه العضوية، ما يمكنها بالتالي من ضبط الأدوية ومواصفاتها وجميع المتطلبات حسب الأدلة العالمية، مؤكدًا، أن الهيئة مدعومة بالعديد من الأنظمة الإلكترونية التي تساعد على إحكام دائرة التسجيل والتأكد من جودة وسلامة وفعالية المنتج، فالملف يأتينا عن طريق الأنظمة الإلكترونية ويتم متابعته وإحالته للإدارات، وكل ما يخص التواصل فيما بيننا والشركات وفق تلك الأنظمة، وبعد أن يتم تسجيل المنتج يظهر سعره على موقع الهيئة وتطبيق (طمني)، وللزملاء في المنافذ أيضاً، لذا فهم عندما يريدون الفسح للمنتج بإمكانهم التحقق من اعتماده وسعره من قبل الهيئة، وبالتالي يستطيعون رصد أي مخالفة والتحفظ على ذلك المنتج حتى يتم التوضيح من قبل الشركة صاحبة العلاقة أو يقرروا منع دخوله للمملكة.

الهيئة أسست تحالفاً عالمياً لرؤساء الجهات الرقابية على الغذاء بالتعاون مع إيرلندا وأستراليا

وتداخل الدكتور هشام قائلاً: "نحن اليوم جزء فعال من **CODEX** والفاو، لما وجدوا من إثر على أرض الواقع في تطبيق المعايير، أما في جانب الغذاء فقمنا بتأسيس تحالف عالمي لرؤساء الجهات الرقابية على الغذاء بالتعاون مع إيرلندا وأستراليا، وأقيم اللقاء الأول والثاني في المملكة، ومن ثم انضمت إلينا عدة دول كفرنسا وأميركا، والصين، وكوريا وغيرها، وأما فيما يخص الدواء فنحن عضو في**ICH** ، الذي يضع المعايير على مستوى العالم لكل الجهات الرقابية، كما

أننا فاعلون في جميع لجانه ونرأس بعضها، وكذلك نحن عضو في تحالف الجهات الرقابية للدواء، وعضو في تحالف آسيوي لوضع المعايير للأجهزة الطبية، والمملكة ترأسه حتى تتمكن من مشاركة خبراتها لباقي الأعضاء والاستفادة منها.
وأكد الجضعي، أن جميع المنتجات الموجودة تبدأ بالمشاركة الدولية وتبادل الخبرات مع الآخرين ووضع المعايير، ثم يأتي تفعيل ذلك في المنافذ أو الزيارات التفتيشية أو الجوانب التوعوية وتطبيق النظام عليها، ومد الجهات المسؤولة عن المعايير لوضع أي تغيير ممكن، ولحوكمة ذلك لدينا في الهيئة خطة استراتيجية ومؤشرات أداء يتم مراجعتها بشكل شهري مع جميع قيادات الهيئة من رئيس قسم فما فوق ومتابعتها، وتلك المؤشرات مهمة لتعلقها بسلامة الفرد، وكذلك فإنها تعرض بشكل ربعي على مجلس إدارة الهيئة وترفع من مستوى الأداء، والهيئة ماضية في خطتها من أربع سنوات، ونسبة الإنجاز - ولله الحمد - تجاوزت ما هو مخطط لها بنحو 2 - 3 ٪ في كل ربع، وحتى خلال الجائحة لم يحصل تراجع للخطة، والمؤشرات تساعدنا في تكوين انطباع وتصور لنا لكنها ليست هدفنا، فالتأكد من تحقيق المتطلبات كما في المستشفيات والصيدليات نقوم به بالتعاون مع الجهات الرقابية في وزارة الصحة، على سبيل المثال: مستودعات القطاعات الصحية الحكومية تم تفتيشها على الرغم من أن دورنا الرقابي مركز بوجه أساسي على القطاع الخاص، وكذلك وضع خطط تصحيحية لأي مخالفات وإقفال ما يستدعي أقفاله، ولم نجد أي مستودع يستدعي الإقفال.

ضبط المنتجات المقلدة

وحول إمكان منع الهيئة لدخول المنتجات المقلدة المضرة بالصحة، والآلية المتبعة في ذلك، أجاب الدكتور هشام: "الهيئة تعمل بكل ما أوتيت لمنع دخول هذه المنتجات، فلا يدخل غذاء أو دواء إلى المملكة إلا بعد مروره على الهيئة ويتم فسحه عن طريقها، فإذا ثبت أنها مقلدة يتم إيقافها، وإن لم يتعرف عليها في المنافذ الجمركية يتم التفتيش عنها في منافذ البيع، وكذلك المنتجات المحلية تتطلب تراخيص من قبل الهيئة، وبذلك تتم متابعتها، كما أن الهيئة تنفذ حملات تفتيشية عشوائية أو منظمة بمشاركة الجهات المسؤولة في القطاع الحكومي للتأكد من عدم وجود هذه المنتجات المقلدة في السوق."
وتداخل مدير التحرير للشؤون الاقتصادية أ. خالد الربيش بقوله: لوزارة الاستثمار توجه إلى الاستثمار في الصناعات الدوائية، حيث أكد الوزير في حديث له ذلك، وقد وقعت الوزارة عقداً مع جامعة الملك فيصل في الدمام لإنشاء شركة رأس مالها 100 مليون لتعزيز الصناعات الحيوية والدوائية واللقاحات على وجه التحديد، ما دور الهيئة في هذا المجال؟ هل هي مراقبة أم مشاركة أم مستثمرة؟
وفي هذا الجانب قال الجضعي، إن الهيئة من الهيئات الرقابية القلائل على مستوى العالم التي استحدثت داخل هيكليتها إدارة لتنمية الاستثمار بالمنتجات التي لها علاقة بها، و"استطعنا استقطاب مستثمرين يعملون في هذا المجال من القطاع الخاص، ووزارة الاستثمار ووزارة الصناعة وغيرها، وفريق هذه الإدارة داخل الهيئة موجود لمساعدة المستثمرين من القطاع الخاص وحل الصعوبات التي تعترضهم بالتعاون مع القطاعات الفنية التي لدينا، وقامت الهيئة بإنشاء مركز «رضا العميل» والهدف منه الوصول لرضا العميل من خلال البلاغات التي تردنا من القطاع الخاص والمستثمرين، ونقوم بمتابعتها والتأكد من البلاغ من حيث مصداقيته، ثم العمل على حله وفق آليات محددة، ولدينا فريق يتابع ما بين 70 - 80 شركة لتسهيل أي تحد قد يواجه الشركات لتسهيل إجراءاتها داخل الهيئة ومساعدتها، فالهيئة تعمل وتتعاون مع وزارة الاستثمار ووزارة الصناعة والقطاع الخاص من خلال تقديم استشارات مجانية للمشروعات."

مسرعات الأعمال والحاضنات

وتداخل أ. تيسير المفرج بقوله: "ضمن المشروعات في القطاع الخاص بدأنا بمشروع مسرعات الأعمال لرواد الأعمال والحاضنات، وسيرى النور قريبا بالتعاون مع المنشآت، بحيث نتمكن من دعم المستثمر حتى لو كان مجاله غير الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وسيكون مقره في هيئة الغذاء والدواء."
ووجه الزميل راشد السكران عدة استفسارات حول انتشار العديد من محلات العناية بالجسم، التي تقل أسعارها كثيراً عن الصيدليات، فهل يدل ذلك على عدم جودة المنتجات فيها؟ وهل ما زالت توزع في أسواقنا خضار وفواكه سقيت بمياه الصرف الصحي ورشت بالمبيدات الكيميائية ونحوها؟ وبالنسبة للمواقع الإلكترونية كـ «آي هيرب وغيرها» التي تبيع الأدوية بأسعار منخفضة جدا، ولعل ظروف تخزين تلك الأدوية وشحنها قد يعرضها للتلف، فما دور الهيئة تجاه تلك التحديات؟ وعن تصنيع للعطور خاصة أن بعضها لا تجد على زجاجاتها ملصق الهيئة، فهل يعني ذلك أنها مخالفة أو محظورة؟

الأسعار تحكمها الأسواق

وجاء رد الجضعي كالتالي: "بالنسبة لمستحضرات العناية بالجسم وغيرها فأسعارها تحكمها الأسواق من جهة العرض والطلب، علما بأنه يتم التحقق منها والتفتيش عنها بالتعاون مع الجهات الرقابية، فالأسعار لا علاقة لها بالجودة، فقد يعود انخفاض السعر لقلة التكاليف أو الإنتاج بكميات كبيرة ونحو ذلك من الأسباب، أما بالنسبة للخضار والفواكه والأغذية فهذا

أمر ذو أهمية، ولزيادة طمأنة المواطن والقارئ فإننا بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة نتشارك في عمل احترافي تشاركي، بحيث يتم معالجة جميع المخالفات التي ترد الهيئة، وهناك ضوابط في استخدام المياه، فهي تحظى بمتابعة دقيقة وواضحة من قبل الهيئة وفروع وزارة البيئة والمياه والزراعة.

أما عن استخدام المبيدات فإن ذلك يعد هاجساً، حيث قد يستخدم المبيد لمكافحة الحشرات وهذا مفيد جدا لسلامة الغذاء نفسه لكن وفق معايير يجب عدم تجاوزها كتحديد كميته وعدم بقائه، ولدينا برنامج شراكة وطنية بين هيئة الغذاء والدواء ووزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشؤون البلدية لرصد المنتجات وسحب عينات عشوائية منها سواء كانت منتجات من داخل المملكة وخارجها ومتابعة مستمرة لتطبيق الأنظمة حيالها، ولله الحمد نجد بعض المنتجات تتجاوز المعايير الأوروبية ومع ذلك نتابعها بدقة لخطورة الضرر الناتج عن المبيدات مما قد تؤثر تلك المتابعة في توفر السلعة وأسعارها، ولكن سلامة المنتج هي الأهم والأولى.

وأما بالنسبة للمواقع الإلكترونية، فحسب النظام فإنه يسمح للفرد استيراد منتجات بكميات محدودة للاستخدام الشخصي وليس التجاري، وهي تخضع للمتابعة والتأكد أنه لا تصل كميات تجارية كبيرة إلى المملكة من هذه المواقع، وبالنسبة لتصنيع العطور سواء كان إنتاجها داخليا أم خارجيا لا بد من ترخيص هذه المصانع من خلال نظام مستحضرات التجميل لدى الهيئة ويتم متابعتها بشكل دقيق، علما بأنه لا يشترط وجود ملصق للهيئة عليها، لكن إذا شك الفرد بمنتج ما بإمكانه تصويره مع بيان مكان شرائه له ويتصل بالرقم 19999 أو من خلال تطبيق «طمني»، ليتم التحقق من الشكوى خلال فترة قصيرة والرد عليه وتطمينه.

وتداخل الزميل محمد الحيدر سائلاً: نعلم أن للهيئة توجها في توطين قطاع الأدوية، لكن هناك تخوف من قبل الشركات العالمية العملاقة من دخول السوق السعودية لعدم وجود نظام للحماية الفكرية الذي كان تابعا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وانتقل مؤخرا للهيئة الملكية السعودية، ما دوركم في التوطين لدى الشركات العالمية العاملة في السوق السعودية؟

وعلى الجانب الآخر في دعم الشركات المحلية قبل جائحة كورونا كانت التعليمات للشركات بالتصدير كل نحو 6 أشهر أما اليوم انخفض إلى ما تسبب في تدفق الصادرات الدوائية إلى خارج المملكة؟ وبالنسبة للأدوية المغشوشة كما تبلغ نسبتها في السوق السعودية؟ وما نسبة الهدر الدوائي في السوق؟

الملكية الفكرية

وأجاب الجضعي: بالنسبة للملكية الفكرية فإن الهيئة السعودية للملكية الفكرية هي المسؤولة عن هذا الملف وهيئة الغذاء والدواء جزء من إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية إضافة إلى التنسيق فيما بينهما والمملكة ملتزمة بكل الاتفاقيات التي انضمت إليها لحماية الحقوق الملكية للمنتجات سواء كانت أدوية أو غيرها، واليوم ولله الحمد البيئة الاستثمارية في المملكة جاذبة بما يتوفر فيها من حماية للحقوق الفكرية وعقول وإمكانات يستفاد منها في إنشاء المصانع، وكذلك جامعات مميزة ومختبراتها يمكن التعاون معها في ذلك.

بالنسبة للتصدير فإن أي منتج يصدر لخارج المملكة يتم الموافقة عليه من قبل الهيئة لكن أثناء الجائحة كان لا بد من التأكد من توفر المنتج داخل المملكة بحد كاف قبل الموافقة على تصديره وعند انتهاء الجائحة -بإذن الله- سنقوم بإجراءات تعالج هذا الأمر.

والمملكة من أقل دول العالم تأثرا بالغش ونسبته تكاد تكون منعدمة خلال العشر سنوات الماضية

وتداخل د. عادل قائلًا: بالنسبة لأوامر التصدير كان فيها تدقيق في بداية الجائحة لأنه من غير المنطقي أن نصدر منتجات معينة، ونحن في حاجة الى تلك المنتجات ولما صار لدينا كفاية من المنتج الدوائي وتموينه في الداخل المحلي حصلت انفراجه في هذا الأمر.

أما بالنسبة للغش الدوائي فإن المملكة وبكل فخر من أقل دول العالم تأثرا به، فحسب الإحصاءات والدراسات التي عملت عليها المملكة فإن نسبة الغش تكاد تكون منعدمة خلال العشر سنوات الماضية مقارنة بنسبة عالية موجودة في دول أخرى، وذلك نتيجة إحكام الرقابة ونظام الرصد الذي للمملكة فيه ريادة عالمية، وهو يتيح مراقبة الدواء من مرحلة تصنيعه سواء داخل المملكة أو خارجها إلى مرحلة وروده للمنفذ والوكيل والصيدلية حتى وصوله للمريض ويهدف لمراقبة سلسلة إمداد الدواء، وبالتالي أي محاولة للغش الدوائي يتم وأدها في مهدها، فالمملكة من دول العالم القليلة التي لديها خطوات كبيرة في هذا الجانب على مستوى العالم وطلبت مشورة الهيئة في الخطوات التي سارت عليها المملكة للتغلب على التحديات التقنية للتتبع إضافة إلى أن عمليات الرصد متنامية ودخلت فيها تقنيات متقدمة، وبإذن الله لا نتوقع أي تحد كبير في هذا الأمر.

نظام رصد

وعلق الجضعي: نظام «رصد» يساعد في مراقبة الغش وكذلك الهدر من خلال متابعة كل علبة دواء، حيث أن لكل منها رقم خاص بها من تصنيعها حتى وصولها للمستهلك، وبعملية بحث عن أي علبة يمكننا معرفة مكانها، وأين صرفت؟ وكم

وصل منها للمريض؟ وإذا وصلت منها علبتان للمريض تتعارضان يمكن تحذيره برسالة وكذلك تحذير الصيدلي.. وبإذن الله نصل بالنظام إلى الكمال الكلي له.

فيما علق الصيدلي عبدالله المفرج بقوله: بالنسبة للهدر الدوائي فإن أحد المستهدفات لإنشاء نظام التتبع الإلكتروني «رصد»، وهو إحدى مبادرات برامج التحول في الرؤية، تقليل الهدر وتحقيق الوفر فإذا نظرنا من حيث القيمة فالمفترض أن يتحقق وفر يصل إلى 3 مليارات خلال 3 سنوات من خلال تفعيل النظام والاستفادة من كافة خدماته وبياناته؛ لأنه قد تصرف أدوية للمريض بينما لديه البديل، وهناك أدوية قد تنتهي صلاحيتها وتبقى في المخزون من دون أن تستخدم، لكن من خلال نظام «رصد» وبتتبع الدواء يمكن تقليل الهدر لتلك الكميات، كما أن النظام يساعد في معرفة السعر الأمثل للمنتج، فإذا وجدنا استهلاكا كبيرا له يمكن التفاوض بشكل أوسع مع الشركات لتقليل الأسعار، كما أن النظام يساهم في العديد من الجوانب منها مكافحة الغش وكذلك تحسين إدارة المخزون لدى الجهات حيث يتيح تناقل الكميات بين الجهات، فتستطيع الجهات عرض ما لديها من كميات زائدة ليتم تناقل المخزون إلى جهة أخرى محتاجة له أكثر، وكل ذلك يتم عن طريق نظام التتبع الإلكتروني الذي سيحكم الرقابة على سلسلة إمداد الدواء عند اكتمال تفعيله من جميع الجهات ذات العلاقة.

الأدوية المغشوشة والمكملات

وتساءلت الزميلة سارة عن مصير الأدوية المغشوشة أو المكملات الغذائية عديمة الفائدة، هل تدخل ضمن الأدوية المغشوشة؟ وهل هناك خطة لوقف تداولها واستهلاكها؟

وأجاب على ذلك الحتارشة: "كل المنتجات التي تراقبها الهيئة لا تتم الموافقة عليها إلا وفق معايير محددة في المكمل الغذائي والمستحضر العشبي، فإن لم يكن محققا للحد الأدنى للمعايير لا يفترض تداوله، وهنا تبرز أهمية دور عين المستهلك في الإبلاغ عن تلك المنتجات ليتم التجاوب معه مباشرة إن ظهرت في الأسواق عبر التهريب أو المصادر المجهولة."

وعلق د. الجضعي قائلاً: "أحيانا يأتي التاجر ليعلن عن منتج لأن له فوائد معينة وخاصة فيما يتعلق بالمكملات الغذائية، فإن وجدت فيه نسبة معينة من تلك الفوائد يسمح للمنتج بتداوله، أما إن كان ادعاء لا دليل عليه فإنه يمنع تداوله لما فيه من تضليل للمستهلك، لذا فهذه المنتجات متابعة من قبلنا دائماً، ولدينا فريق كبير يهتم بهذا الشأن، فلا بد من الموافقة على أي إعلان عن منتج صحي من قبل الهيئة قبل نشره."

مجلس الوزراء يتابع تطورات الوضع الوبائي لفيروس كورونا وتحوراته

الملك: شريعة الإسلام نهج الدولة.. والشورى منهج الحكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927915

عقد مجلس الوزراء جلسته - عبر الاتصال المرئي -، أمس الثلاثاء، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله.-

وفي مستهل الجلسة، وجّه خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله -، شكره لمجلس الشورى على جهوده في الاضطلاع بالاختصاصات والمهام المسندة إليه، مجدداً التأكيد على استمرار نهج الدولة الذي سارت عليه منذ تأسيسها على يدي جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله -، في العمل بشريعة الإسلام واتخاذ مبدأ الشورى منهجاً للحكم.

وقدر أعضاء مجلس الوزراء في هذا السياق، ما اشتمل عليه الخطاب السنوي لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - لدى افتتاحه أعمال السنة (الثانية) من الدورة (الثامنة) لمجلس الشورى، من مضامين ورؤية شاملة عكست الثوابت الراسخة لتحقيق النماء والازدهار والتقدم داخلياً في مختلف الميادين وفق (رؤية 2030)، ومواقف المملكة الخارجية حيال الأوضاع السياسية والاقتصادية والقضايا الراهنة، وجهودها في تعزيز السلم والأمن بالمنطقة والعالم، والوقوف إلى جانب الدول الأقل دخلاً والمنكوبة واللاجئين والمتضررين.

واستعرض المجلس إثر ذلك، مجمل الاجتماعات والمحادثات التي جرت بين المملكة وعددٍ من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية، الرامية لتوطيد أواصر التعاون المشترك، والعمل نحو الارتقاء بالعلاقات ودفعها إلى مجالات أشمل.

وأوضح وزير الإعلام المكلف د. ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء تناول عدداً من الموضوعات ومستجدات الأحداث في المنطقة والعالم، والجهود الدولية المبذولة بشأنها؛ بما يعزز الأمن والسلام والاستقرار والازدهار.

وتابع المجلس تطورات الوضع الوبائي لفيروس كورونا والسلالات المتحورة منه، ومجموعة من التقارير عن أحدث الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة محلياً وعالمياً، وأعمال التقييم المستمر للإجراءات الاحترازية المتخذة لحماية صحة المواطنين والمقيمين وقاصدي الحرمين الشريفين والحفاظ على سلامتهم، مؤكداً على الجميع ضرورة الالتزام بالتدابير الوقائية كافة، والمسارعة لاستكمال تلقي جرعات اللقاح.

واطّلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

تعيين خبراء بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية.. وترقيات

- تعيين معالي الأستاذ/ فيصل بن فاضل الإبراهيم، ومعالي المهندس/ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني، ومعالي الفريق/ سليمان بن عبدالله العمرو، ومعالي الدكتور/ سعد بن عثمان القصبي، ومعالي الأستاذ/ محمد بن صالح الدهام، من المختصين وذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية أعضاءً في مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.
- الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

ترقية هشام بن عبدالعزيز بن عثمان بن سيف إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الدفاع.

ترقية خالد بن محمد بن عبدالعزيز الحامد إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالمديرية العامة للجوازات.

ترقية سعود بن عبدالله بن محمد المزروع إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الحرس الوطني.

ترقية عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الصلال إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

ترقية محمد بن سعد بن حريميس العتيبي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمن العام.

ترقية عايض بن عبدالله بن سالم البقمي إلى وظيفة (مدير عام المراجعة الداخلية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمن العام.

ترقية خالد بن حمود بن مسفر البقمي إلى وظيفة (أمين عام مجلس المنطقة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بإمارة منطقة مكة المكرمة.

ترقية عبدالله بن عواض بن مزيد المطيري إلى وظيفة (مستشار لشؤون المواطنين) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الحرس الوطني.

تعيين علي بن صالح بن علي العتيبي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

ترقية صالح بن عبدالعزيز بن إبراهيم الراشد إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الصناعة والثروة المعدنية.

ترقية فهد بن عبدالله بن سعيد الزهرة إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالنيابة العامة.

ترقية عبدالله بن هندي بن عائش البقمي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالنيابة العامة.

- كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وهيئة تطوير منطقة مكة المكرمة، وهيئة تطوير المنطقة الشرقية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

مذكرات تفاهم مع العراق وبريطانيا واليابان وسلطنة عمان

- تفويض وزير الإعلام -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية وهيئة الإعلام والاتصالات في جمهورية العراق في مجال التعاون الإعلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة البيئة في اليابان للتعاون في مجال البيئة.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة سلطنة عُمان للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار.
- تفويض وزير المالية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية والخزانة الملكية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لتعزيز التعاون في مجالات تطوير الخدمات المالية والمالية العامة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الموافقة على نظام حقوق كبار السن..

وتنظيم حوكمة إجراءات منع التصدير

- الموافقة على نظام حقوق كبير السن ورعايته.
- الموافقة على تنظيم حوكمة إجراءات منع التصدير وتقييده.
- اعتماد الحساب الختامي لصندوق تنمية الموارد البشرية لعام مالي سابق.
- تطبق وزارة الرياضة الأحكام الواردة في لائحة التصرف بالعقارات البلدية، الصادرة بالأمر السامي رقم (40152) وتاريخ 29 /6 /1441هـ، على الأراضي المخصصة لمنفعة الوزارة، والمنشآت الرياضية التابعة للوزارة، وعقود استثمار حقوق تسمية المنشآت الرياضية ورعايتها التابعة للوزارة لفترات زمنية محددة.
- تفويض صاحب السمو رئيس الجامعة الإسلامية -أو من ينيبه- بالتباحث مع منظمة التعاون الإسلامي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية وجامعة أوفا الحكومية لتقنية البترول في روسيا الاتحادية للتعاون في مجال تقنيات تحلية المياه وتشغيل وصيانة خطوط الأنابيب.

علماء اليمن : المملكة تقوم بأدوار تاريخية في دعم الحكومة اليمنية والجيش اليمني في معركته ضد الميليشيات الحوثية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/768006

انطلقت فعاليات ملتقى علماء ودعاة اليمن في المملكة الذي نظمته وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد؛ ممثلة ببرنامج التواصل مع علماء اليمن، اليوم، تحت عنوان "اليمن والسعودية في مواجهة التطرف والإرهاب الحوثي الإيراني."

وتطرقت الجلسة الأولى في محاورها الأربعة إلى جهود المملكة والتحالف العربي والحكومة الشرعية في مواجهة التطرف الحوثي الإيراني، ومواقف السعودية الداعمة لليمن في جميع المجالات.
واستعرض نائب رئيس هيئة علماء اليمن الشيخ أحمد المعلم في الورقة الأولى مواقف علماء ودعاة اليمن وأدوارهم الإيجابية تجاه ما تتعرض له اليمن من عدوان حوثي إيراني، مؤكداً أن علماء اليمن تنبهوا منذ القدم إلى خطورة الغزو الرافضي والباطني لبلادهم، وكان لهم جهود مباركة في دحض الأفكار الدخيلة على الشعب اليمني عبر جهود الأفراد والمراكز والهيئات والمؤسسات والأبحاث العلمية والمؤتمرات والندوات وغيرها من الأدوات والوسائل.
فيما تطرق رئيس حزب السلم والتنمية الدكتور مراد القدسي في الورقة الثانية خلال الملتقى بعنوان "جهود المملكة في مكافحة التطرف الحوثي الإيراني ودورها في المجال الإنساني"، مشيداً بالموقف السعودي البارز في تلبية طلب رئيس الجمهورية اليمنية المشير عبدربه منصور هادي لإنقاذ اليمن من الانقلاب الحوثي الذي تموله إيران للإضراب بأمن اليمن والمنطقة.
وقال القدسي: "إن المملكة العربية السعودية لها جهود مباركة في مواجهة التطرف بكل أشكاله، ومنه التطرف الحوثي الطائفي، ويكمن ذلك من خلال الرفض السعودي التام للانقلاب الحوثي على الشرعية الدستورية، ودعم الحكومة اليمنية المعترف بها في جميع الجوانب، إضافة إلى فضح الممارسات الإيرانية وميليشياتها في المنطقة عبر المحافل الدبلوماسية."
وأكد القدسي أن المملكة تقوم بأدوار تاريخية في دعم الحكومة اليمنية والجيش اليمني في معركته ضد الميليشيات الحوثية، مشيداً بأدوار السعودية في حماية خطوط الملاحة الدولية ومكافحة القرصنة البحرية والتدخلات التي تمارسها إيران وميليشياتها ومن ذلك زرع الألغام والزوارق المفخخة التي تشكل تهديداً كبيراً على خطوط الملاحة الدولية.
من جهته استعرض عضو مجلس النواب اليمني الشيخ عباس النهاري الأدوار الرسمية والشعبية في مواجهة العدوان الحوثي الإيراني، مشيراً إلى أنه على الجهات الرسمية توجيه كل الإمكانيات المادية والإدارية لدعم الجيش والمقاومة الشعبية لتحرير الوطن واستعادة مؤسسات الدولة الشرعية، وفتح الأبواب أمام الجهود الشعبية والمبادرات المجتمعية والقبلية في تنسيق الجهود لرفد المعركة وتوجيه الجهود ضمن مساراتها الصحيحة.
ولفت "النهاري" النظر إلى ضرورة تفعيل الدبلوماسية اليمنية لتعرية الحوثي وفضح جرائمه وانتزاع المواقف الدولية المساندة للشرعية اليمنية والتحالف، ومواجهة الفكر الحوثي الطائفي وتحصين المجتمع منه وإزالة كل ما أصاب مناهج التعليم والدراسة، وضرورة وضع الخطط والبرامج واتخاذ الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك.
كما نوه بضرورة قيام العلماء والدعاة والمكونات الاجتماعية بدورها الفاعل في الإسهام بتحرير اليمن وتخليصه من هذا الوباء الرافضي الإيراني الدخيل، والسعي الجاد من قادة المجتمع وعلمائه لمعالجة الخلافات البينية وأسباب الفرقة، وتبصير الشعب بخطر المد الفكر الحوثي، وتوجيه الجهود لذلك وتحذيره من الوقوع في شباك مكر الروافض.
وفي ختام الجلسة الأولى ركّز رئيس حركة النهضة باليمن الشيخ عبدالرب السلامي في ورقته حول دور المنظمات الحقوقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له اليمن من عدوان حوثي إيراني، حيث تطرق إلى الحالة الحقوقية والإنسانية في الجمهورية اليمنية منذ الانقلاب الحوثي في سبتمبر 2014 إلى اليوم، موضحاً دور المنظمات الحقوقية والإنسانية اليمنية.
واختتم السلامي ورقته بتوصيات مهمة تحث على دعم الحكومة الشرعية حتى تتمكن من استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، ودعم التحالف العربي بقيادة المملكة لموجهة المشروع الإيراني في المنطقة وذراعه في اليمن المتمثل بالميليشيا الحوثية، وضرورة تقوية المجتمع المدني، وترشيد المنظمات الحقوقية والإنسانية لتقوم بواجبها وفق رسالة إنسانية ومقاصد شرعية حكيمة.

«اعتدال» يتيح المشاركة في مكافحة التطرف عبر «تليغرام»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093109

أطلق المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) على منصة «تليغرام» نافذة تواصل جديدة لمبادرة «معتدل» بهدف تسهيل مشاركة رواد منصات التواصل الاجتماعي ملاحظاتهم حيال المحتويات المتطرفة.

وتأتي الخطوة استمراراً لتعزيز الشراكة المجتمعية في مكافحة الفكر المتطرف، والحد من انتشاره في منصات التواصل الاجتماعي.

وتضاف منصة تليغرام إلى نافذة «معتدل» على الموقع الإلكتروني للمركز بهدف زيادة مستوى التفاعل فيما بين «اعتدال» ومكونات المجتمع، والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف والحماية من مخاطره.

ويمكن لمستخدمي التطبيق التواصل مع «اعتدال» مباشرة، وتقديم ملاحظاتهم إلكترونياً.

وتُرسخ مبادرة «معتدل» التي أطلقها المركز في (يونيو) 2020 باللغتين العربية والإنجليزية، المسؤولية المجتمعية والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف، الذي يعتبر مقدمة للعمل الإرهابي والعنيف، ورصده وكشف أساليب انتشاره، وذلك للحد من خطره على الفرد والمجتمع.

"العدل" و "التجارة" يبحثان بدائل تسوية منازعات القضايا التجارية وحماية المستهلك

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/04/article_2240306.html

بحث الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل مع الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة تفعيل الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في القضايا التجارية وحماية المستهلك وتعزيز التكامل الرقمي بين الجهتين. كما تم مناقشة توفير إجراءات وآليات ميسرة للفصل في منازعات المستهلكين اليسيرة.
واتفق الجانبان على توفير نماذج استرشادية للعقود التجارية تتضمن بنود تؤسس للجوء للوسائل البديلة لتسوية المنازعات كالصلح والتحكيم وغيرها وإعداد برامج تدريبية للتشريعات التجارية الحديثة وعقد ورش عمل للقضاة وأعوانهم والمحامين والمستشارين القانونيين بالمنشآت التجارية.

توطين مهنة المحاماة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927941

حسين بن حمد الرقيب

بدأ الأسبوع الماضي سريان قرار توطين مهن الاستشارات القانونية، حيث يستهدف القرار في مرحلته الأولى تحويل نسبة 50% من الوظائف للمواطنين، فيما ستبدأ المرحلة الثانية في 22 ديسمبر 2022 لرفع النسبة الى 70% من أجل توفير 5000 وظيفة خلال العام الحالي، التدرج في توطين الوظائف لاشك أنه استراتيجية جيدة أثبتت نجاحها وأن التوطين يحتاج الى وقت من أجل تهيئة المنشآت وعدم الحاق الضرر بها وخصوصا توطين الوظائف الحساسة التي تحتاج الى خبرة أجنبية ومدة زمنية كافية لنقل هذه الخبرات الى السعوديين، ولست مع التدرج في توطين مهنة المحاماة وأرى أن توطين المهنة يفترض أن يبدأ مباشرة بنسبة 90% وترك النسبة المتبقية للخبراء من الكوادر الأجنبية من أجل الاستشارات القانونية التي تحتاج المام وممارسة في القوانين الدولية والخاصة، أما الكوادر الوطنية فهي متاحة وبأعداد كبيرة ومعظم القانونيين حاصلين على رخصة المحاماة من وزارة العدل بعد أن أمضوا ثلاثة سنوات من التدريب العملي في مكاتب المحاماة وأصبحوا مؤهلين علميا وعمليا لتولي أي قضية والمرافعة فيها بكل اقتدار، ومع تطور الأنظمة العدلية واستخدام خدمات (ناجز) لتسجيل الدعاوى والمرافعة الالكترونية وتبادل المذكرات والرد عليها والاعتراض على الحكم، فإن الكثير من الأخطاء تلاشت، لأن المرافعات الالكترونية منحت المحامي مجالا للتفكير والمراجعة والاستشارة قبل الرد.

للتوطين مخارج قد يستغلها بعض أصحاب الأعمال، توطين مهن الاستشارات القانونية مخرجها هي الخدمات الالكترونية، ببساطة يمكن للشركات التعاقد مع مستشارين قانونيين خارج المملكة، وخدمات (ناجز) تمكن المستشار الأجنبي من تنفيذ كل مراحل القضية أو أجزاء منها حتى صدور الحكم وهو في بلده وهذا ينطبق على القضايا التي لا تحتاج الحضور الى المحكمة، وفي اعتقادي أن وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة العدل تستطيع أن تسد هذه الثغرة، قد تكون بصمة الأصبع أحد الحلول الناجعة بدلا من الرسائل النصية التي يمكن تمريها لأي شخص وتمكنه من الدخول الى النظام.

خطاب ملك وحضور رؤية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2092962

منى المالكي

إن العمل المستمر على مراجعة الأنظمة وتطويرها؛ سيكفل لجميع المواطنين والمقيمين من كلا الجنسين، حصولهم على حقوقهم المدنية والاجتماعية كافة. من ذلك تعديل بعض مواد نظام وثائق السفر والأحوال المدنية الذي سمح للمرأة بالحصول على حقوقها النظامية كافة، دون تمييز بينها وبين الرجل.. «بهذه العبارات والجمل المحددة والواضحة جاء الخطاب الملكي لخادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى الأربعاء الفائت، ذلك الخطاب الذي جاء شاملاً لكل سياسات

وإجراءات وطموحات الدولة، فكان خطاباً وافياً لكل من يريد السؤال أو التوضيح لمنجزات رؤية 2030 والطريق الطويل الذي تسير فيه.«

والكتابة مغرية عن هذا الخطاب لأسباب متعددة؛ أولها غزارة مادة الخطاب الملكي، ونقصد بالمادة هنا تلك المواضيع المتعددة الثرية التي لامست جميع جوانب الحياة السياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثير جائحة كورونا ونجاحات المملكة في التعامل مع هذا الوباء العالمي، كذلك بنية الخطاب الداخلية التي تتآلف منها المفردات، والتراكيب، والجمل، والتي ظهرت متماسكة مترابطة تهدف إلى المعنى بشكل واضح وجلي، وهذه ميزة خطابات خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- والمرتجلة منها أيضاً ويدل ذلك على تمكن واضح من اللغة ومعرفة تأثيرها في الحجة والإقناع.

ولا يخفى على دارسي ومحللي الخطاب أهمية السياق«Context» ، ويعني دراسة الخطاب في ضوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة عليه وظروف إنتاجه، وقد ظهر الخطاب الملكي خطاباً سياسياً اجتماعياً يرتبط بالمجتمع الذي يوجه إليه ويحمل قيمه، فتحليل الخطاب عبارة عن محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص أن يرسلها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، وهو يضمر في داخله هدفاً أو أكثر، وهذا ما ظهر في الخطاب الملكي الذي قصد قصداً إلى وضع الجميع داخل الظرف السياسي الاجتماعي ومحاورته والخروج منه بنتائج تضيء الطريق، فاسترجاع الظروف التي أدت إلى إنتاج النص جزء أساسي من عملية تحليل الخطاب، ذلك الخطاب الذي مثل جميع شرائح المجتمع باهتماماتها المتعددة المختلفة.

وما يلفت النظر في تحليل لغة الخطاب وما تحمله من أفعال كلامية اعتمدت على الاستمرارية، مثل جملة «العمل مستمر»، كذلك استخدام مفردة «التطوير»، وهذا ما يعني لدى المهتمين بالجودة إعطاء الدلالة العميقة على الاعتراف بالموجود والتأكيد على تعديله وتحسينه وتجويده، ويرمي إلى أبعد من ذلك وهو أن هذه الجهود عملت تحت خطط إستراتيجية وهذه الخطط تنظر إلى مفهومي الإزالة والإحلال بمعنى ضرورة إزالة هياكل وقوانين وإحلال البديل والإبقاء والإكثار مما يستحسن منه، وهذا المفهوم الإستراتيجي مهم جداً للبناء والتطوير.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 05 يناير 2022م

https://www.aleqt.com/2022/01/05/article_2240511.html

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 05 يناير 2022م

https://www.alriyadh.com/1927906